



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والخمسون

الملحق رقم ٣٥ (A/57/35)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ٣٥ (A/57/35)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		٧
الأول - مقدمة	٦-١	١
الثاني - ولاية اللجنة	١٠-٧	٣
الثالث - تنظيم الأعمال	١٥-١١	٤
ألف - العضوية وأعضاء المكتب	١٣-١١	٤
باء - المشاركة في أعمال اللجنة	١٥-١٤	٥
الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	٣١-١٦	٥
الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٧٨-٣٢	١٤
ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٦	٥٩-٣٢	١٤
١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن	٥٤-٣٣	١٤
٢ - الرسائل الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن	٥٦-٥٥	١٩
٣ - البيانات الصادرة عن اللجنة	٥٧	١٩
٤ - مشاركة رئيس اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٥٩-٥٨	١٩
باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري		
الجمعية العامة ٣٣/٥٦ و ٣٤/٥٦	٧٨-٦٠	٢٠
١ - اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام في الشرق الأوسط	٦٤	٢٠
٢ - اجتماع الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية تضامنا مع الشعب الفلسطيني	٦٥	٢١
٣ - اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير		
القابلة للتصرف	٦٦	٢١
٤ - مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني دعما للشعب الفلسطيني	٦٨-٦٧ ..	٢٢
٥ - التعاون مع المجتمع المدني	٧٢-٦٩	٢٢

٢٣	٧٤-٧٣	٦ - البحث والرصد والمنشورات
٢٤	٧٥	٧ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين
٢٥	٧٦	٨ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية
٢٥	٧٨-٧٧	٩ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٥	٩٢-٧٩ .. ٣٥/٥٦	السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة
٢٩	٩٨-٩٣	السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

كتاب الإحالة

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

السيد الأمين العام،

في عام ١٩٧٥، أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وكلفتها بالعمل لكفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي؛ والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية؛ والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته. وعلى مدى السنوات الـ ٢٧ التي انقضت منذ ذلك الحين، واصلت اللجنة العمل دون كلل، عن طريق أنشطتها المختلفة، للمساعدة في بلوغ هذا الهدف.

وخلال السنة الماضية، أطلعكم كما أطلعت الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن مختلف الاجتماعات الدولية، على قلق اللجنة المتزايد إزاء الأحداث الدامية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والكارثة الإنسانية الهائلة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وللأسف، لم يتوقف العنف والتدمير والمعاونة الإنسانية. وتظل الحالة شديدة التوتر والتقلب. فقد عاش الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال مدة طويلة جدا. ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي المتواصل يشكل جوهر الصراع وينبغي وضع نهاية له.

وقد دعت اللجنة مرارا لجميع إلى بذل جهود متضافرة لوقف تصعيد الصراع. ويتلخص موقفنا في أنه ليس بمقدور المجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين إزاء هذه المأساة. فهناك حاجة ملحة إلى إحياء العملية السياسية. ونحن، في اللجنة، نرحب بالعمل الذي تقوم به اللجنة الرباعية ونقدّره تقديرا بالغا، فضلا عن إسهامكم الشخصي عن كثب في جهود السلام. وستواصل اللجنة دعمكم في مهمتكم لتحقيق السلام.

وإذ يحدوني الأمل في أن تشكل مساعي اللجنة إسهاما بنّاء في مداولات الجمعية العامة، يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٥ من قرارها ٣٣/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويغطي التقرير الفترة من ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

وتفضلوا سيدي بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) بابا لويس فال

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول^(١)، كأساس لحل القضية الفلسطينية. وواصلت اللجنة، في تقاريرها التالية^(٢)، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً؛ واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير. ولعدم إمكان تنفيذ توصيات اللجنة، تجدد الجمعية العامة ولاية اللجنة سنوياً، وتطلب إليها تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها.

٣ - ورحبت اللجنة بالتقدم التاريخي الذي حدث في عملية السلام عام ١٩٩٣ وما أعقبه من خطوات هامة في اتجاه تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي الوقت ذاته، واصلت اللجنة العمل من أجل أن يتمتع الشعب الفلسطيني بصورة كاملة بحقوقه غير القابلة للتصرف، وبخاصة حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة. كما واصلت اللجنة حشد ما يلزم من مساعدة دولية للشعب الفلسطيني والتضامن الدولي معه.

٤ - واتسمت السنة قيد الاستعراض باستمرار انتفاضة الأقصى تعبيرا عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. فمنذ بداية الانتفاضة، قتل الجيش الإسرائيلي وجرح الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وواصل الاحتلال الإسرائيلي إلحاق البؤس والمعاناة بالشعب الفلسطيني. وأعادت اللجنة تأكيد قلقها البالغ إزاء الآثار المدمرة للعمليات العسكرية الإسرائيلية على معيشة الشعب الفلسطيني. كما وجهت الإجراءات الإسرائيلية ضربة شديدة إلى قدرة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها على العمل ودمّرت الاقتصاد الفلسطيني. وتسبب قيام القوات الإسرائيلية بإعادة احتلال مناطق خاضعة للسيطرة

الفلسطينية الكاملة، وعمليات التوغل والمداومة المتكررة للجيش في المناطق الفلسطينية الآهلة بالسكان، بما فيها مخيمات اللاجئين، وهدم المنازل، وإجراءات الإغلاق الداخلي والخارجي المحكمة، وحظر التجول والقيود الأخرى، بما فيها القيود التي فُرضت على الوكالات الدولية وبعثات المانحين، في المعاناة الشديدة للشعب الفلسطيني مما أدى إلى حدوث أزمة إنسانية. ولم يقيّم المجتمع الدولي بعد الحجم الكامل للدمار المادي الذي لحق بالبنية الأساسية الفلسطينية من جرّاء هذا الهجوم العسكري الضاري. وقد انزعجت اللجنة انزعاجاً شديداً بسبب المأساة التي تكشّفت تدريجياً خلال العملية التي استمرت أسبوعين في جنين والهجوم الإسرائيلي الواسع النطاق على مقر السلطة الفلسطينية في رام الله وتحديد الإقامة الفعلي للرئيس عرفات، وحصار كنيسة المهدي في بيت لحم. ومع تصاعد الأزمة، تحرّك مجلس الأمن واعتمد سلسلة من القرارات، هي ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، سعياً لوقف العنف وبذل الجهود لاستئناف عملية السلام. وبالرغم من الانتقادات العالمية التي وُجّهت للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، فإنها لم تعر أي اهتمام لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)^(٣) والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وأعادت اللجنة تأكيد انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأهابت بالسلطة القائمة بالاحتلال أن تحترم أحكامها بشكل فعلي وكامل.

٥ - ولم يدع استمرار العنف على امتداد السنة أي مجال لاستئناف حوار سياسي ذي مغزى بين الطرفين. وفي الوقت نفسه، حصل عدد من التطورات السياسية الهامة. فقد أيدت اللجنة بقوة الهدف الذي حدده رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جرى تأكيده لاحقاً في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والمتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. واعتبرت اللجنة مبادرة السلام التي أعلنها مؤتمر القمة في بيروت إسهاماً هاماً من جانب الدول العربية في جهود السلام عموماً. ورحبت اللجنة بجهود السلام التي تبذلها دون كلل "اللجنة الرباعية" الدبلوماسية المؤلفة من الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والتي ترمي إلى وضع حد للعنف وعودة الجانبين إلى طاولة المفاوضات. ولاحظت اللجنة أيضاً الإسهام المتنامي لمجلس الأمن في المسألة. وخلال السنة، برز توافق في الآراء واسع النطاق بشأن ضرورة معالجة مسألة الأمن بالتوازي مع اتخاذ خطوات في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

٦ - وما زال الأمل يحدو اللجنة في أن يتدخل المجتمع الدولي بصورة عاجلة لمساعدة الطرفين على إعادة الوضع إلى حالته الطبيعية، والعودة إلى العملية السياسية والمضي قدماً نحو

تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والمبدأ الأساسي "الأرض مقابل السلام". وبوصف اللجنة هيئة تابعة للجمعية العامة ومكلفة بمعالجة قضية فلسطين، فإنها تواصل دعم جميع المبادرات الرامية إلى حل قضية فلسطين من جميع جوانبها إلى أن يمارس الشعب الفلسطيني جميع حقوقه غير القابلة للتصرف بالكامل.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

٧ - جددت الجمعية العامة مرة أخرى ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في قرارها ٣٣/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي قررت فيه، ضمن جملة أمور، (أ) أن تؤيد استنتاجات وتوصيات اللجنة^(٤)؛ وأن تطلب إليها أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض، وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء؛ (ب) أن تأذن للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن تقدم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وما بعدها؛ (ج) أن تطلب إلى اللجنة أن تواصل توسيع تعاونها مع المنظمات الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم لها بهدف تعبئة التضامن والدعم الدوليين من أجل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين.

٨ - وفي القرار ٣٤/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في الاضطلاع ببرنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، بما في ذلك بوجه خاص، تنظيم الاجتماعات في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي وزيادة تطوير وتوسيع نطاق مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وتوفير برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الدول الأعضاء أن تواصل الإعلان على أوسع نطاق ممكن عن الاحتفال في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وطلبت إلى اللجنة والشعبة أن

تواصل، في إطار الاحتفال بهذا اليوم، تنظيم معرض سنوي لحقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

٩ - وفي القرار ٣٥/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المتعلق بالبرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توشي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات المؤثرة في قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ بما في ذلك إعداد وتوزيع المنشورات؛ وتوسيع ومواصلة إنتاج المواد السمعية والبصرية عن قضية فلسطين والمحافظة عليها؛ وتنظيم حلقات دراسية أو لقاءات دولية وإقليمية ووطنية للصحفيين؛ وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ميدان تطوير وسائل الإعلام.

١٠ - وفي إطار اضطلاعها ببرنامج عملها، أخذت اللجنة في الاعتبار أيضا قرار الجمعية العامة ٣٦/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي أعادت فيه الجمعية، في جملة أمور، تأكيد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين من جميع جوانبها؛ وأعربت عن تأييدها الكامل لعملية السلام الجارية؛ وشددت على ضرورة الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان أساس عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وشددت على ضرورة أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير؛ وضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف - العضوية وأعضاء المكتب

١١ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: أفغانستان، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، والهند، وبنغلاديش.

١٢ - وفي الجلسة ٢٦٢ المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعادت اللجنة انتخاب السيد بابا لويس فال (السنغال) رئيسا، وأعادت انتخاب السيد برونو رودريغيس باريا

(كوبا) والسيد روان عبد الغفور فرهادي (أفغانستان) نائبين للرئيس، والسيد والتر بلزان (مالطة) مقررًا.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٠٢^(٥).

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٤ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن المشاركة في أعمالها، بصفة مراقب، مفتوحة لجميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين دائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المتبعة، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضر المراقب الدائم عن فلسطين جميع جلساتها، وقدم ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٥ - وفي سنة ٢٠٠٢، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة بصفة مراقب^(٦).

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٦ - واصلت اللجنة، عملاً بولايتها، متابعة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، فضلاً عن متابعة التطورات السياسية ذات الصلة. واتسمت السنة بتكثيف لم يسبق له مثيل في العمليات العسكرية الإسرائيلية، وبإعادة احتلال الجيش لمناطق خاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة، وانحياز الاقتصاد الفلسطيني وظهور أزمة إنسانية نتيجة لذلك. وتزايد بشكل مطرد عدد الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا منذ بداية الانتفاضة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فقد قضى ما يزيد على ١ ٨٠٠ فلسطيني نحبهم وجرح أكثر من ٣٧ ٠٠٠ شخص، أصيب منهم نحو ٢ ٥٠٠ بإعاقات دائمة. وتجاوز عدد القتلى من الأطفال دون سن الثامنة عشرة ٣٠٠ قتيلاً.

١٧ - وخلال السنة، لاحظت اللجنة بقلق متزايد التصعيد المطرد في العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوسيع نطاقها الجغرافي. وخلال هذه الفترة، انتقل تركيز العمليات الإسرائيلية إلى مناطق خاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة. وساور اللجنة قلق شديد من جراء الاستخدام المكثف للمدركات، والطائرات الهجومية، وصواريخ جو - أرض وأنواع أخرى من المعدات الحربية المدمرة، واستخدام ذخيرة "انشطارية" فتاكة بشكل خاص في مناطق ذات وجود مدني كثيف، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين الأبرياء وألحق أضراراً لا تعوّض بالبنية الأساسية الفلسطينية. وواصل الجيش والوحدات

الخاصة القيام باغتيالات خارجة عن نطاق القانون للناشطين الفلسطينيين. وساور المجتمع الدولي قلق عميق بسبب التقارير التي أفادت أن الجيش الإسرائيلي يقوم باستخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية في عمليات التفتيش أثناء عمليات المداخلة، وذلك في إطار الممارسة المعروفة باسم "استخدام الجيران". وردا على هذه الإجراءات غير المشروعة، انضمت اللجنة إلى المجتمع الدولي في مطالبة إسرائيل بالكف عن هذه الممارسات واحترام مبادئ اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

١٨ - ونظرا لاستمرار تزايد النشاط العسكري الإسرائيلي المكثف في الأرض الفلسطينية المحتلة والتدهور السريع للحالة الإنسانية، عقدت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة مؤتمرا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ركّز على انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي ختام المؤتمر، اعتمدت الأطراف المتعاقدة السامية إعلانا استنكرت فيه، ضمن جملة أمور، وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين بسبب استخدام القوة عشوائيا أو بشكل غير متناسب وعدم احترام القانون الإنساني الدولي؛ وأعدت تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وذكرت جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها فضلا عن الالتزامات المحددة للسلطة القائمة بالاحتلال؛ وأعربت عن تأييدها للمساعي التي تبذلها المنظمات الإنسانية وهيئات الأمم المتحدة، وأحاطت علما بتقاريرها وتوصياتها؛ وشجعت على استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى سلام عادل ودائم. وشددت اللجنة، من جهتها، على أهمية احترام الأطراف المتعاقدة السامية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

١٩ - وأعربت اللجنة في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في السنة الماضية عن قلقها إزاء ما وصفته بأنه "نمط تدريجي جديد من عمليات الاقتحام الإسرائيلية للمناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة"^(٧). وتتم عمليات الاقتحام هذه بصورة منتظمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٢، كانت إسرائيل تركز هجماتها على البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية. وتعرّض عدد كبير من مرافق السلطة الفلسطينية، كالمُنشآت الأمنية، والمباني الإدارية ومطار غزة الدولي والميناء البحري، لأضرار جسيمة، ودُمّر العديد منها تدميرا كاملا. ولكن في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢، صعدت إسرائيل من عملياتها العسكرية بتنفيذ "عملية الدرع الدفاعي". فعلى إثر سلسلة من عمليات المداخلة، أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال جميع المدن الفلسطينية الرئيسية تقريبا، ومخيمات اللاجئين والعديد من القرى الفلسطينية في الضفة الغربية. وكانت تلك العملية بداية لاستهداف واسع النطاق للبنية الأساسية المدنية الفلسطينية. ولحقّت أفدح الخسائر بمدن نابلس، وجنين ورام الله. وحسبما أفادت بعض التقارير، قُتل ما مجموعه ٤٩٧ فلسطينيا أثناء إعادة احتلال المنطقة

”الف“ في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ وفي الفترة التي تلت ذلك مباشرة، وجرح ٤٤٧ شخصا. وإزاء تدهور الحالة على أرض الواقع، اعتمد مجلس الأمن القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) اللذين دعا فيهما إلى وقف حقيقي لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله. واستهدف الهجوم العسكري في رام الله البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك مجمع المقاطعة، مقر الرئيس عرفات. وكان وقع شهر كامل من الحصار لهذا المجمع وتدميره في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والمخاطر التي شكلتها هذه الأعمال لسلامة الرئيس عرفات الشخصية وقدرته على ممارسة زعامته السياسية فظيما على المجتمع الدولي. فأعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد على سلامة الرئيس عرفات، ودعا إلى رفع الحصار وإلى إنهاء الوضع المحيط بمقره في رام الله دون اللجوء إلى العنف^(٨). وأثار أيضا الحصار العسكري الذي دام ٣٩ يوما لكنيسة المهد في بيت لحم - وهي إحدى أقدس الأماكن المسيحية - انتقادا دوليا واسع النطاق لقوات الاحتلال. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، باشرت القوات الإسرائيلية تنفيذ ”عملية المسار الثابت“ التي أعادت إسرائيل خلالها احتلال سبع مدن في الضفة الغربية وأحكمت سيطرتها الأمنية بتوقيف عدد كبير من المناضلين المشتبه بهم وأقاربهم، وقامت بهدم المنازل، وفرض نظام محكم من الإغلاق الداخلي والخارجي وحظر التحول الصارم بشكل متقطع، وإعاقة حركة الناس والبضائع وعمل الوكالات الإنسانية الدولية.

٢٠ - وألحقت العملية الضخمة التي نفذتها إسرائيل في مخيم جنين للاجئين دمارا واسعا النطاق وتسببت في معاناة لا توصف لحوالي ١٤ ٠٠٠ لاجئ. فقد وقع عدد كبير من القتلى والجرحى في المخيم، وتفاقم الوضع بتعرض الممتلكات لأضرار فادحة. وأدت الأحداث في مخيم جنين إلى إدانة دولية للأعمال الإسرائيلية وإلى اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بالترحيب بمبادرة الأمين العام للحصول على معلومات دقيقة عن الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق تقصي الحقائق. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، شكّل الأمين العام فريقا لتقصي الحقائق برئاسة السيد مارتي اهتيساري من فنلندا. إلا أن إسرائيل لم تتعاون مع الفريق. ونتيجة لذلك، تعذّر عليه أن يعدّ تقريرا متوازنا وشاملا دون تعاون كامل من جانب حكومة إسرائيل. وبما أن هذا التعاون ظل مستبعدا، قرر الأمين العام حلّ فريق تقصي الحقائق. وعلى إثر ذلك، استؤنفت للمرة السابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي أحاطت علما بتقرير الأمين العام، وطلبت إليه في القرار دإط-١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ أن يقدم تقريرا عن الأحداث. وصدر التقرير لاحقا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ دون زيارة جنين (A/ES-10/186). وفي الدورة الاستثنائية الطارئة التي استؤنفت

للمرة الثامنة، نظرت الجمعية في تقرير الأمين العام عن الأحداث التي وقعت في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى. وهال اللجنة عدم التعاون الذي أبدته إسرائيل وأسفت لعدم التمكن من إجراء تحقيق شامل في أحداث جنين.

٢١ - وقد أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تواصلت على مدى أشهر، والعدد المرتفع من القتلى والجرحى المدنيين، وفترات الإغلاق الطويلة، وعمليات حظر التجول والأشكال الأخرى من تقييد الحركة، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية الأساسية والمؤسسات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، إلى تخريب الاقتصاد الفلسطيني ونشوء حالة إنسانية طارئة. وتقدر الأضرار المادية الناجمة عن عمليات التوغل والمداومة الإسرائيلية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢ وحدهما بمبلغ ٣٦١ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وفي نابلس، دُمر العديد من المباني الأثرية في المدينة القديمة، بما فيها أحد المساجد. وفي رام الله، لحقت بالوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية أضرار لا يمكن تعويضها وتعرضت مكاتبها للسلب. وفي بعض الحالات، أُلغيت أو فقدت سجلات ووثائق مدنية لا تعوض. وأفادت التقارير عن قيام القوات الإسرائيلية بنهب الممتلكات الفلسطينية. وأصبحت شبكات الطرق والكهرباء والمياه بأضرار بالغة. وتعرض القطاع الخاص الفلسطيني كذلك لخسائر جمّة. وانحسر النشاط الاقتصادي الفلسطيني انحساراً شديداً في جميع القطاعات خلال السنة. وكان أثر الإغلاق الداخلي والخارجي وحظر التجول المتنقل مدمراً على الاقتصاد الفلسطيني. وخضع ما يتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ و ٩٠٠ ٠٠٠ فلسطيني لحظر التجول خلال معظم فصل الصيف في عام ٢٠٠٢. وأدت هذه الأشكال القاسية من العقاب الجماعي بوجه خاص إلى هبوط سريع في الدخل وارتفاع في معدلات البطالة والفقر. وقدّرت الخسائر اليومية في دخل الفلسطينيين بحوالي ٧,٦ ملايين دولار. ومنذ بداية الانتفاضة الحالية، قدّرت الخسائر الإجمالية في الدخل بمبلغ ٣,٣ بلايين دولار. وارتفع معدل البطالة من ١١ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ إلى ٧٨ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢. ونظراً لعدم وجود مصادر بديلة للدخل، ارتفع عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفاعاً كبيراً، إذ بلغ ٧٠ في المائة في قطاع غزة و ٥٥ في المائة في الضفة الغربية. وتلاشت تقريباً القطاعات المنتجة في الاقتصاد الفلسطيني، كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تعيد بالكامل العائدات الجمركية والضريبة على القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية. ولكي تتمكن السلطة الفلسطينية من الاستمرار في العمل، فإنها مضطرة للاعتماد على المعونة الخارجية.

٢٢ - وقد صاحب الهجوم العسكري تدمير منهجي لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، مما ترك عدداً كبيراً من الأسرى بلا مأوى وتسبب في تشريد داخلي هائل للسكان. وأعربت وكالات

دولية عن قلقها العميق إزاء الحالة الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي خلّفتها العمليات العسكرية. فقد أجبر ما يزيد على نصف الفلسطينيين على الإقلال من استهلاكهم للغذاء بسبب النقص في الدخل وعمليات حظر التحول التي فرضها الجيش. وبلغ سوء التغذية بين الأطفال الفلسطينيين دون سن الخامسة معدلات كارثية تعتبر من أعلى المعدلات في العالم. إذ يعاني حوالي ٢٢,٥ في المائة من الأطفال الفلسطينيين من سوء التغذية الحاد أو المزمن. ونظرا لجسامة المشكلة، أرسل برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وهيئات أخرى معونة غذائية طارئة إلى الأسر الفلسطينية التي تعاني من سوء التغذية، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيون. وكثيرا ما قامت القوات الإسرائيلية أثناء العمليات العسكرية بإعاقة عمل الأفرقة الإنسانية والفرق الطبية. وتشكل هذه الاعتداءات المتعمدة على العاملين في الحقل الطبي وسيارات الإسعاف والبنية الأساسية انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وفي ضوء هذه الحالة الإنسانية المؤلمة، رحبت اللجنة بقيام الأمين العام بتعيين السيدة كاترين بيرتيني مبعوثته للشؤون الإنسانية الخاصة وإرسالها إلى المنطقة وتكليفها بتقييم طابع وحجم الأزمة الإنسانية التي يواجهها السكان المدنيون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢٣ - وفي مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وافقت المحكمة العليا في إسرائيل على الترحيل القسري لكفاح وانتصار عجوري من نابلس إلى قطاع غزة لمدة سنتين، وهما يتيمان إلى أسرة فلسطيني متهم بتنظيم هجمات ضد إسرائيل اغتالته القوات الإسرائيلية. وأعربت اللجنة عن انزعاجها الشديد من هذا الإجراء التعسفي، وهي ترى أنه يخالف القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتحظر اتفاقية جنيف الرابعة هذا النوع من العقاب الجماعي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال.

٢٤ - ولاحظت اللجنة مع القلق المتزايد محاولات حكومة إسرائيل خلال السنة إقامة حاجز مادي بين إسرائيل والضفة الغربية، بما فيها القدس. وتنطوي الخطة على بناء "جدار أمني" طوله ٢٢٥ ميلا تقريبا على امتداد الخط الأخضر، مجهز بعوائق متعددة ومراكز مراقبة وأجهزة استشعار إلكترونية. وينوي الجيش وشرطة الحدود تسيير دوريات على جانبي هذا الجدار. وقد بدأ العمل بالفعل في بناء المرحلة الأولى التي تبلغ طولها ٧١ ميلا ويمتد معظمها شرق الخط الأخضر من الطرف الشمالي للضفة الغربية إلى مجموعات المستوطنات إلى الجنوب من قلقيلية. وعلاوة على ذلك، سيتمدد الجدار في العديد من الأماكن إلى عمق الأرض الفلسطينية بغية حماية المستوطنات اليهودية. والخط الفاصل الذي وافقت عليه الحكومة الأمنية الإسرائيلية سيضع ست مستوطنات إسرائيلية على الأقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ويجعلها محظورة على الفلسطينيين. وتنظر الحكومة الإسرائيلية أيضا في تنفيذ

ما يسمى بـ "خطة الخط المرتفع"، أو "كنف القدس" - أي إقامة جدار يفصل المدينة عن الضفة الغربية. وأفيد علاوة على ذلك أن الجدار سيقام إلى الجنوب من قبر راحيل. ويتمثل موقف اللجنة الثابت في أن المسائل المتصلة بترسيم الحدود بين الجانبين يتم البت فيها في مفاوضات الوضع النهائي. لذا، عارضت اللجنة جميع المخططات الإسرائيلية الرامية إلى إقامة حدود مصطنعة. وهذه الأعمال تعتبر غير مشروعة وتحدد مسبقاً نتيجة أي مفاوضات تتم في المستقبل بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

٢٥ - وقد أدى العنف ومستويات التوتر البالغة الارتفاع على أرض الواقع إلى تعقيد لا يستهان به في المحاولات التي بذلها مختلف الأطراف لإعادة الاتصالات السياسية بين الجانبين وإحياء عملية السلام تدريجياً. وبالرغم من عدم إحراز تقدّم في جهود السلام، مما يدعو إلى الإحباط، تمت في هذه الفترة بعض التحركات الدولية الرامية إلى مساعدة الطرفين على استئناف العملية السياسية. ورحبت اللجنة بالبيان التاريخي الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والذي عرض فيه رؤيته لدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان معاً بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وتم الترحيب بهذا البيان في أرجاء العالم على أمل أن تليه خطوات ملموسة. ولكن نظراً لتفاقم الأزمة على الأرض، عرضت المسألة على مجلس الأمن الذي اعتمد القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وأكد فيه الهدف الوارد في بيان رئيس الولايات المتحدة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لهذا الإجراء الذي اتخذته المجلس واعتبرت القرار جوهرياً وهاماً على غرار القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). والخطوة الهامة التالية اتخذتها في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢ جامعة الدول العربية التي اعتمدت في مؤتمر القمة الذي عقدته في بيروت خطة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام (A/56/1026-S/2002/932). وأيدت المبادرة اقتراحاً كان قد تقدم به من قبل الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية، والذي أعرب عن استعداد الدول العربية لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧. وتشجعت اللجنة كثيراً من جراء الالتزام القوي للجنة الرباعية بمساعدة الطرفين على الابتعاد عن العنف والمواجهة والعودة من جديد إلى إجراء مفاوضات مفيدة. وفي هذا الصدد، اعتبرت اللجنة خطة المراحل الثلاث التي عرضتها اللجنة الرباعية في بيانها المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وتم خلال السنة أيضاً تدارس أفكار، بما في ذلك من قبل اللجنة الرباعية، لتسوية الصراع عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام ورسم خريطة طريق للتوصل إلى تسوية نهائية. وأيدت اللجنة إسهام الأمين العام للأمم المتحدة عن كثب في جميع مراحل جهود السلام. ورحّب المجتمع الدولي باستعداد

القيادة الفلسطينية لوضع وتنفيذ خطة شاملة للإصلاحات السياسية والاقتصادية وإجراء انتخابات في مطلع عام ٢٠٠٣، وأيد ذلك. وفي الوقت نفسه، أعربت اللجنة عن اقتناعها التام بأن هذه الإصلاحات ينبغي أن يقوم بها الفلسطينيون أنفسهم دون تدخل خارجي. وفي السنة الماضية، أحاطت اللجنة علماً بالإسهام المتزايد لمجلس الأمن في المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، ولا سيما رداً على التطورات المختلفة الحاصلة على أرض الواقع. ومع أن اللجنة ترحب بهذا الإسهام المتزايد من جانب مجلس الأمن، إلا أنها تعرب عن خيبة أملها لأن قدرة المجلس على متابعة تنفيذ قراراته قد أبطأت، ولا سيما فيما يتعلق بأحداث مخيم جنين للاجئين.

٢٦ - وقد استمر بناء المستوطنات وشق الطرق غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ففي الفترة ما بين شباط/فبراير ٢٠٠١ وآذار/مارس ٢٠٠٢، أقيمت ٣٤ مستوطنة ومخفراً أمامياً جديداً في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. ومع أن وزارة الدفاع الإسرائيلية أعلنت في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٢ عن إخلاء ١٩ مخفراً أمامياً، فقد أفيد عن إقامة ٨ مخافر أمامية جديدة خلال آب/أغسطس ٢٠٠٢. ويقع معظم المستوطنات الجديدة على بعد حوالي ٧٠٠ ياردة أو أكثر من المستوطنات الحالية، وبعضها يبعد حوالي الميل. وبحلول منتصف شهر أيار/مايو ٢٠٠٢، طرحت ٩٥٧ مناقصة لتشييد إنشاءات جديدة في مستوطنات "إيفرات" و "بيتار إيليت" و "معالي أدوميم" و "غيفا بنيامين" و "هار أدار". ويجري العمل في بناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، أو يجري العمل في مختلف مراحل التخطيط في عدة أحياء في القدس الشرقية، كرأس العمود وجبل المكبر والشيخ جراح وجبل أبو غنيم ومسرة. ويشكل شق الطرق الالتفافية، التي تربط المستوطنات في الضفة الغربية ببعضها البعض وبشبكة الطرق الإسرائيلية، جزءاً هاماً من أنشطة الاستيطان. وحتى أيار/مايو ٢٠٠٢، كان العمل جارياً في شق ٩ طرق التفافية بتكلفة يبلغ مجموعها ٥٠ مليون دولار. ومن المقرر شق ٥ طرق أخرى. ويواصل الكنيست دعم أنشطة الاستيطان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اعتمد الكنيست مبلغ ١٣ مليون دولار لشق الطرق في الضفة الغربية المحتلة. وفي آذار/مارس، اعتمدت لجنة المالية التابعة للكنيست مبلغ ٢٩ مليون دولار لمشاريع إقامة المستوطنات، منها ٢٥ مليون دولار لتقديم الدعم المالي لشراء المنازل و "أنشطة الصناعة التحويلية"، و ٢,٤ مليون دولار لإصلاح شبكات المياه في مستوطنات "إيتمار" و "كريات أربع" و "يتزهار"، و ١٠٠٠ مليون دولار لتجديد حوالي ١٠٠٠ مقطورة سكنية تملكها الحكومة في المستوطنات. وتستحوذ المستوطنات على ما مجموعه ٤١,٩ في المائة من مساحة أراضي الضفة الغربية. وما زالت

اللجنة ترى أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تتغير بشكل خطير الوضع القائم، وتحدد مسبقا نتيجة مفاوضات الوضع النهائي وتشكل عقبة كبيرة أمام السلام.

٢٧ - واستمرت خلال السنة اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المدنيين الفلسطينيين. فقد استخدمت مجموعات من المستوطنين المسلحين، التي كثيرا ما يحميها الجنود الإسرائيليون، أسلحتها النارية وواصلت الاعتداء على الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وتشمل الأساليب التي يتبعها المستوطنون هدم منازل الفلسطينيين أو تخريبها أو الاستيلاء عليها بالقوة، وإقامة المتاريس لتعطيل مرور الفلسطينيين، وإطلاق النار على سخانات المياه الموجودة على أسطح المنازل، وإضرار النار في السيارات، وتخطيط النوافذ، وإتلاف المحاصيل واقتلاع الأشجار، ومضايقة التجار. واللجنة مقتنعة اقتناعا شديدا بأن وجود المستوطنين يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.

٢٨ - وقد ساور اللجنة قلق شديد إزاء حالة السجناء الفلسطينيين. فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، اعتقلت السلطات الإسرائيلية حوالي ١٥ ٠٠٠ فلسطيني. وحتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٢، احتُجز ٥ ٠٠٠ فلسطيني تقريبا في ٢١ مرفق احتجاز إسرائيلي. وخلال عملياتها العسكرية، اعتقلت القوات الإسرائيلية بشكل روتيني وأوقفت واحتجزت بصورة تعسفية وبدون تهمة ولفترات متفاوتة أعدادا كبيرة من الفلسطينيين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٥ سنة. وأثناء الاستجواب، يُحرّم العديد من المحتجزين من المأوى الملائم، والماء والطعام قبل إطلاق سراحهم أو نقلهم إلى مرافق الاحتجاز. ويُسجن الفلسطينيون في سجون شديدة الاكتظاظ وغالبا ما يتعرضون لدرجات حرارة قصوى، ويعانون من عدم كفاية التغذية وسوء الأحوال الصحية والصرف الصحي. ولا تستوفي هذه السجون المعايير الدولية الدنيا لشروط الاحتجاز، بما فيها الشروط المحددة في المادة ٨٥ من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أن فرص الحصول على الرعاية الطبية غير وافية. ولا يتم في كثير من الأحيان إطلاع المحتجزين الأحداث على حقوقهم القانونية. وقد فُرض عدد من القيود يتعذر معها عمليا على المحامين والأقارب زيارة المعتقلين. وأحيانا يُحتجز الفلسطينيون القصر مع المجرمين الإسرائيليين، مما يشكل خطرا على سلامتهم البدنية ويسبب لهم صدمات نفسية خطيرة. وقد انزعجت اللجنة بشكل خاص من التقارير التي أفادت عن استمرار استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد المعتقلين الفلسطينيين.

٢٩ - وأدى التوزيع غير العادل لموارد المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حدوث نقص حاد في المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتفاقمت هذه المشكلة المزمنة بسبب

عمليات المداومة والإغلاق التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي. وقد تعرّضت البنية الأساسية لإمدادات المياه الفلسطينية للتعطيل أو التدمير. وألحق الجيش الإسرائيلي أضراراً جسيمة بأنابيب المياه، بما في ذلك الأنابيب المستخدمة لسد احتياجات الزراعة، وخزانات المياه الموجودة على أسطح المنازل، وآبار المياه، والمضخات، والعدادات، والتجهيزات الأخرى. وأدى عدم توافر الأموال لدى البلديات الفلسطينية إلى عدم قدرتها على شراء الوقود اللازم لمضخات المياه. وبالإضافة إلى ذلك، عطلّ المستوطنون تدفق إمدادات المياه عن طريق إغلاق صمامات المياه. ويعاني حوالي ٢٠٠.٠٠٠ فلسطيني معاناة شديدة نظراً لعدم ربطهم بشبكة المياه ولاعتمادهم في معظم الأوقات على مياه الأمطار. والمياه التي يستخدمونها ذات نوعية سيئة للغاية ولها تأثير ضار على صحتهم، ولا سيما على الفئات السكانية الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين.

٣٠ - وكان للعمليات الهجومية العسكرية التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة أثرها السلبي العميق على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقدرتها على تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين. ولاحظت اللجنة مع الامتنان والتقدير أنه بالرغم من صعوبة الحالة على أرض الواقع، تمكنت الوكالة من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى ما يزيد على ٣,٩ ملايين لاجئ. وبسبب الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، أعيقت إلى حد كبير عمليات إيصال الأغذية إلى أكثر اللاجئين فقراً. وتعيّن إنفاق التبرعات الدولية المقدمة لأجل المساعدة الإنسانية على تخزين تلك المساعدات في الموانئ الإسرائيلية بدلاً من توزيعها على المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت العمليات العسكرية في حدوث تدمير كامل للمساكن، وإمدادات المياه وخطوط الكهرباء وشبكات المجاري. وأوضحت الوكالة أن اللاجئين بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وجهت الأونروا نداءً لتلبية احتياجاتها للسنة بكاملها. إلا أنها اضطرت في ضوء التدهور السريع للحالة في آذار/مارس ونيسان/أبريل إلى طلب مساعدة مالية إضافية من المجتمع الدولي عن طريق توجيه نداء تكميلي. ولم تكف اللجنة من خلال أنشطتها المختلفة أثناء السنة عن دعم العمل البالغ الأهمية الذي تقوم به الأونروا، داعيةً المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة المالية إلى الوكالة.

٣١ - وتعرب اللجنة عن امتنانها أيضاً لبرنامج تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي واصل تقديم المعونة الإنسانية والإغاثية في الظروف الصعبة للأزمة الحالية. وأثناء السنة، أرسل برنامج تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قوافل محملة بمختلف الإمدادات إلى المدن

والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وساعد أيضا وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، كالأونروا، بتزويدها بوسائل النقل والموظفين، مما يسر عملها إلى حد كبير. وأسهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة إسهاما كبيرا أيضا إذ تصدّى للأزمة التي وقعت في العديد من المناطق الفلسطينية التي حل فيها الخراب نتيجة للعمليات العسكرية. وترى اللجنة أن العمل الذي يقوم به برنامج تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يزال مركزيا في توفير الإغاثة الإنسانية الطارئة وتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٦

٣٢ - عملا بالولاية المنوطة باللجنة، وتصديا للصعوبات التي تمر بها عملية السلام، وسعيا للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، استمرت اللجنة في تعبئة المجتمع الدولي لدعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، على النحو المذكور أدناه.

١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن

(أ) دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة

٣٣ - منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، استأنفت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة أعمالها ثلاث مرات (السادسة والسابعة والثامنة) لمناقشة الحالة المتدهورة ميدانيا في إطار البند المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة".

٣٤ - ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بناء على طلب الممثل الدائم لمصر، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/ES-10/130)، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز (A/ES-10/131). وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (انظر A/ES-10/PV.15). وفي نهاية المناقشة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة القرارين دإط-٨/١٠ و دإط-٩/١٠.

٣٥ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، استؤنفت الدورة بناء على طلب القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للسودان، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر أيار/مايو ٢٠٠٢

(A/ES-10/170)، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز (A/ES-10/171). وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (انظر A/ES-10/PV.16). وفي ختام المناقشة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، اعتمدت الجمعية العامة القرار دإط-١٠/١٠.

٣٦ - وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، استؤنفت الدورة بناء على طلب الممثل الدائم لعمان، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ (A/ES-10/187)، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز (A/ES-10/188). وناقشت الجمعية التقرير الذي أعده الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٠ عن الأحداث في جنين ومدن فلسطينية أخرى في الفترة التي تبدأ من مطلع آذار/مارس وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (انظر A/ES-10/PV.16). وفي ختام المناقشة في اليوم نفسه، اعتمدت الجمعية العامة القرار دإط-١١/١٠.

(ب) اجتماعات مجلس الأمن

٣٧ - خلال السنة، ونظراً للتدهور السريع الذي شهدته الحالة ميدانياً، أسهم مجلس الأمن في إيجاد سبل لترع فتيل الأزمة. فعقد مشاورات غير رسمية وجلسات علنية عديدة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". ويرد أدناه وصف موجز للإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد.

٣٨ - ففي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وعلى إثر مشاورات غير رسمية أجراها مجلس الأمن، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً عن الحالة في الشرق الأوسط (S C/7188).

٣٩ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب الممثل الدائم لمصر، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1191). وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان. وفي الجلسة ٤٤٣٨، صوت مجلس الأمن على مشروع قرار قدمته تونس ومصر (S/2001/1199). وحصل المشروع على ١٢ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع عضوين عن التصويت. ولم يُعتمد مشروع القرار لأن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس صوت ضده (S/PV.4438).

٤٠ - وبناء على طلب الممثل الدائم لليمن، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/184)، والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2002/182)، اجتمع مجلس الأمن في ٢١ و ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير

٢٠٠٢ (S/PV.4474 و S/PV.4478 والاستئناف ١). وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.4478).

٤١ - وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، اجتمع مجلس الأمن من جديد، واعتمد في جلسته ٤٤٨٩ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وفي ديباجة القرار، أكد المجلس، في جملة أمور، الرؤية لمنطقة تضم دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وطلب المجلس الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما فيها أعمال الإرهاب، والاستفزاز، والتحريض والتدمير؛ ودعا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل تينيت والتوصيات الواردة في تقرير ميتشيل بغية استئناف المفاوضات بشأن التسوية السياسية؛ وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام وآخرون لمساعدة الطرفين على وضع حد للعنف واستئناف عملية السلام؛ وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره (S/PV.4488 و S/PV.4489).

٤٢ - وبناء على طلب الممثل الدائم للأردن، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/329)، والممثل الدائم لقطر (S/2002/331)، استأنف مجلس الأمن نظره في بند جدول الأعمال. وفي جلسته ٤٥٠٣ التي عقدها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، اعتمد المجلس القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي أهاب فيه بالطرفين أن يعملوا فوراً على تحقيق وقف فعلي لإطلاق النار؛ ودعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله، وأهاب بالطرفين أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع المبعوث الخاص زيني، وآخرين، لتنفيذ خطة عمل تينيت الأمنية كخطوة أولى نحو تنفيذ توصيات لجنة ميتشيل بغية استئناف المفاوضات بشأن التسوية السلمية؛ وأعاد تأكيد طلبه الوارد في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ لوقف فوري لجميع أعمال العنف، بما فيها أعمال الإرهاب، والاستفزاز، والتحريض والتدمير؛ وأعرب عن تأييده للجهود المبذولة من جانب الأمين العام والمبعوثين الخاصين إلى الشرق الأوسط لمساعدة الطرفين على وضع حد للعنف واستئناف عملية السلام؛ وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره (انظر S/PV.4503).

٤٣ - وبناء على طلب الممثل الدائم لتونس، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/336)، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز (S/2002/342)، اجتمع مجلس الأمن يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي جلسته ٤٥٠٦ التي عقدها في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اعتمد المجلس القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) الذي طلب فيه، في جملة أمور، تنفيذ قراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون تأخير (انظر S/PV.4506 والاستئناف ١ و ٢).

٤٤ - وفي ضوء المزيد من التدهور الذي شهدته الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبعد المشاورات التي أجراها في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً صحفياً حدد فيه موقف المجلس في ذلك الخصوص^(٩).

٤٥ - وبناء على طلب الممثل الدائم لتونس، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/359)، اجتمع مجلس الأمن في ٨ و ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/PV.4509، S/PV.4510 والاستئناف ١ و S/PV.4511). وفي جلسته ٤٥١١ التي عقدها في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المذكور آنفاً، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان باسم المجلس. وصدر البيان الرئاسي لاحقاً كوثيقة من وثائق المجلس (S/PRST/2002/9). وتضمن مرفقه نص البيان المشترك الذي صدر عن اللجنة الرباعية في مدريد في اليوم نفسه.

٤٦ - وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وبناء على طلب الممثل الدائم لتونس، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/431)، استأنف مجلس الأمن نظره في بند جدول الأعمال. وفي جلسته ٤٥١٦ التي عقدها في ١٩ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي شدد فيه على الطابع الملح لوصول المنظمات الطبية والإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين؛ ورحّب بمبادرة الأمين العام للحصول على معلومات دقيقة عن الأحداث الأخيرة التي وقعت في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق وطلب إليه أن يقي المجلس على علم بالأمر؛ وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره (انظر S/PV.4515، S/PV.4516 والاستئناف ١).

٤٧ - وفي ٢٥ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانين صحفيين فيما يتصل بالتطورات الميدانية^(١٠).

٤٨ - واجتمع مجلس الأمن من جديد في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ بناء على طلب القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة السودان الدائمة، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/2002/510). وشارك نائب رئيس اللجنة (أفغانستان) في المناقشة وأدلى ببيان (S/PV.4525 والاستئناف ١).

٤٩ - وبناء على طلب الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (S/2002/655)، استأنف مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ نظره في بند جدول الأعمال. وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (S/PV.4552 والاستئناف ١).

٥٠ - وعقب الجلسة (المغلقة) ٤٥٥٦ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، صدر بيان عن الحالة في المنطقة كان قد أدلى به الأمين العام أثناء الجلسة (يمكن الحصول على النص الإلكتروني الكامل من موقع مركز الأمم المتحدة للأنباء على العنوان التالي: www.un.org/News).

٥١ - وفي الجلسة ٤٥٧٨ التي عقدها مجلس الأمن في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أدلى رئيس المجلس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2002/20).

٥٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وبناء على طلب الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2002/828)، اجتمع مجلس الأمن للنظر في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وشارك نائب رئيس اللجنة (كوبا) في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.4588).

٥٣ - ونظرا للتدهور الشديد للحالة حول مقر رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله، وإعادة احتلاله ومواصلة تدمير المجمع من جانب الجيش الإسرائيلي، اجتمع مجلس الأمن في ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ استجابة لطلب المراقب الدائم عن فلسطين، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1055)، والممثل الدائم للجمهورية العربية السورية (S/2002/1056)، واستأنف نظره في بند جدول الأعمال. وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.4614 والاستئناف ١). وفي الجلسة ٤٦١٤ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اعتمد المجلس القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي أعاد فيه تأكيد طلبه بالوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما فيها جميع أعمال الإرهاب، والاستفزاز، والتحريض والتدمير؛ وطلب من إسرائيل أن تقوم فوراً بوضع حد للتدابير التي اتخذتها في رام الله وحولها، بما في ذلك تدمير البنية الأساسية المدنية والأمنية الفلسطينية؛ وطالب أيضاً بالانسحاب العاجل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وعودتها إلى المواقع التي كانت بها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ ودعا السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها لكفالة قيامها بمحاكمة المسؤولين عن الأعمال الإرهابية؛ وأعرب عن تأييده التام للجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية وأهاب بحكومة إسرائيل وبالسلطة الفلسطينية وبجميع دول المنطقة أن تتعاون مع تلك الجهود وسلم في ذلك السياق باستمرار أهمية المبادرة التي أيدها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت؛ وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

٥٤ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً صحفياً دعا فيه إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) (SC/7516).

٢ - الرسائل الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

٥٥ - واصل رئيس اللجنة خلال السنة توجيهه عناية الأمين العام إلى شواغل اللجنة بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس (A/ES-10/120-S/2001/1000 و A/ES-10/127-S/2001/1147 و A/ES-10/153-S/2002/234 و A/ES-10/191-S/2002/933).
٥٦ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وجّه رئيس اللجنة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن قائمة البنود المعروضة على المجلس (S/2002/477).

٣ - البيانات الصادرة عن اللجنة

٥٧ - في ٥ نيسان/أبريل و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، وتفاعلاً مع الأحداث الجارية على أرض الواقع، أعدّ مكتب اللجنة بيانين صدرا كيبانين صحفيين (GA/PAL/879 و GA/PAL/889، على التوالي).

٤ - مشاركة رئيس اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٥٨ - شارك رئيس اللجنة خلال السنة في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين وأسهم في مداولاتها دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، على النحو التالي:

(أ) الدورة السابعة والخمسون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، ٩-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

(ب) الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، ديربان، جنوب أفريقيا، ٢٧-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛

(ج) الدورة السادسة والسبعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والدورة العادية الثامنة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ديربان، جنوب أفريقيا، ٤-١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٥٩ - وجريا على عادة اللجنة في السنوات السابقة، واصلت متابعة الأنشطة ذات الصلة بقضية فلسطين التي تقوم بها منظمات حكومية دولية أخرى، فضلاً عن المقررات والقرارات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٣/٥٦ و ٣٤/٥٦

٦٠ - واصلت اللجنة، في برنامج اجتماعاتها في مختلف المناطق، إعطاء الأولوية لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ودعم عملية السلام وتأكيد ضرورة تنفيذ الطرفين للاتفاقات الثنائية بدقة وسرعة. كما حثت اللجنة المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

٦١ - واستنادا إلى الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٦، عدّلت اللجنة برنامج عملها، حسب الاقتضاء، بغية الاستجابة للحالة الناشئة بصورة فعالة وبناءة للغاية، مع أخذ المصاعب المالية المستمرة التي تواجهها الأمم المتحدة في الاعتبار. وأعربت اللجنة عن عظيم تقديرها لحكومتَي قبرص والمغرب على توفيرهما الأماكن والتسهيلات للأحداث التي رعتها اللجنة.

٦٢ - وأثناء السنة، واصلت اللجنة عن طريق مكتبها تعاونها مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن القضية الفلسطينية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، عقد المكتب اجتماعا مفيدا للتشاور مع ممثلي الاتحاد الأوروبي (برئاسة إسبانيا)، كجزء من الجهد المتواصل لإقامة علاقة بناءة مع أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك. ووفقا للممارسة المتبعة، قدم رئيس اللجنة إحاطة إلى أعضاء وفد الاتحاد الأوروبي عن أنشطة اللجنة الجارية، وشرح موقف اللجنة إزاء الحالة في الميدان، وركود عملية السلام، وحالة الاقتصاد الفلسطيني، كما أعرب عن الأمل في أن تتواصل المشاورات بين الجانبين.

٦٣ - وعلى امتداد العام، واصل موظفو شعبة حقوق الفلسطينيين الاجتماع في المقر بنيويورك، وخارج المقر كذلك، مع أفراد من عامة الشعب، حيث قدموا لهم إحاطات عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية، ومشاركة الأمم المتحدة في هذه المسألة.

١ - اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام في الشرق الأوسط

٦٤ - عُقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام في الشرق الأوسط في نيقوسيا في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وناقش المشاركون الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والجهود الدولية المبذولة لاحتواء الأزمة واستئناف الحوار من أجل السلام، فضلا عن الأهمية الملحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية. ولم يتمكن ثلاثة فلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة وجّهت إليهم الدعوة لإلقاء كلماتهم أمام الاجتماع من السفر إلى نيقوسيا بسبب الإغلاق العام الذي فرضته إسرائيل. وأصدر وفد اللجنة إلى الاجتماع بيانا عبّر فيه عن قلقها الشديد وشجب سياسة الإغلاق

والأشكال الأخرى من العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني التي تمارسها إسرائيل. واعتمد الاجتماع إعلان نيقوسيا الذي أبرز النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها. وفي سياق الاجتماع، استقبل غلافكوس كليريديس، رئيس جمهورية قبرص، وإيوانيس كاسوليديس، وزير خارجية قبرص، وفد اللجنة وشددوا كلاهما على أهمية دعم السلام في الشرق الأوسط في هذه المرحلة الحرجة للغاية ورحبوا بالجهود التي تبذلها اللجنة في هذا الصدد.

٢ - اجتماع الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية تضامنا مع الشعب الفلسطيني

٦٥ - عُقد اجتماع الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية تضامنا مع الشعب الفلسطيني في نيقوسيا في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. واستعرض المشاركون دور المجتمع المدني وقت الأزمات والإجراءات المتخذة من جانب المجتمع المدني الدولي لدعم الشعب الفلسطيني. واعتمدوا في نهاية الاجتماع بيانا وخطة عمل للمنظمات غير الحكومية. ووجهت المنظمات غير الحكومية المشاركة أيضا نداء عاجلا إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام في الشرق الأوسط الذي كان قد عُقد قبل اجتماع المنظمات غير الحكومية. ونظرا للإغلاق الذي فرضته إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، تعذر على عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حضور الاجتماع.

٣ - اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

٦٦ - عُقد اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الرباط في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وكان موضوع الاجتماع هو "إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف - مدخل للسلام في الشرق الأوسط". وناقش المشاركون أثر الهجوم العسكري الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛ والتحديات التي يواجهها تحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية؛ والجهود الدولية التي تبذل لإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط والدعم الأفريقي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتضمن الاجتماع عقد حلقة عمل للمنظمات غير الحكومية الأفريقية، نظرت في الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع المدني في أفريقيا تضامنا مع الشعب الفلسطيني. وأعرب رئيس اللجنة عن أسفه لعدم حضور أحد المتكلمين الذي ينتمي إلى منظمة غير حكومية فلسطينية بسبب حظر التجول الذي فرضته إسرائيل على عدد من المدن الفلسطينية. وللأسف نفسه، تعذر على ممثلي منظمات غير حكومية فلسطينية عديدة السفر إلى الرباط. وتم إبراز النقاط الرئيسية التي تناولتها المداولات

في البيان الختامي. واعتمدت المنظمات غير الحكومية خطة عمل. واستقبل العاهل المغربي، جلالة الملك محمد السادس، وفد اللجنة.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني دعماً للشعب الفلسطيني

٦٧ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني دعماً للشعب الفلسطيني في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وكان موضوع المؤتمر هو "إنهاء الاحتلال". وناقش المشاركون مختلف جوانب الحياة تحت الاحتلال، وخاصة الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع المدني لمقاومة الاحتلال. واختتم المؤتمر أعماله باعتماد المشاركين إعلاناً وخطة عمل للمنظمات غير الحكومية.

٦٨ - وحضر جميع المناسبات المذكورة آنفاً ممثلون للحكومات، وفلسطين، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن خبراء وممثلين لوسائل الإعلام وأكاديميين وطلاب. وصدرت تقارير الاجتماعات باعتبارها منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين وأُتيحت عن طريق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وموقع الشعبة على الشبكة العالمية.

٥ - التعاون مع المجتمع المدني

٦٩ - واصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والبرلمانيين، وممثلي وسائل الإعلام وعززته. وشارك ممثلون للمجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظِّمت تحت رعاية اللجنة، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأثنت اللجنة على منظمات المجتمع المدني للمبادرات والأنشطة العديدة التي نظَّمتها على الصعيد العالمي دعماً للشعب الفلسطيني. وأعربت اللجنة عن تقديرها العميق للعمل الذي قامت به المنظمات غير الحكومية التي قدَّمت الإغاثة الطارئة في المرحلة العصيبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني. ولاحظت الشجاعة وروح العمل الناشط اللتين اتسم بهما المتطوعون التابعون للمنظمات غير الحكومية الذين برهنوا على تضامنهم مع الشعب الفلسطيني بتواجدهم الفعلي في المدن والقرى الفلسطينية الخاضعة للحصار العسكري. وشددت اللجنة على الحاجة الماسة إلى شن حملات متواصلة تستهدف إطلاع الرأي العام على جذور الصراع والحقوق المشروعة للطرفين، وتشجيع العمل الوطني والدولي دعماً لعملية السلام، والتنفيذ الفعلي للاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، وإحلال السلام العادل والدائم في المنطقة. ونظراً للتوتر وتقلب الحالة الشديد

على أرض الواقع، ترى اللجنة أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحشد دعم واسع النطاق للتدابير الرامية إلى حماية الشعب الفلسطيني.

٧٠ - وحافظت اللجنة على اتصالها بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية المعتمدة لديها وعززته، بالإضافة إلى الاتصال الذي سبق لها أن أقامته مع عدد كبير منفرادى المنظمات غير الحكومية. واستعرضت اللجنة أيضا مستحقات ومسؤوليات المنظمات غير الحكومية المعتمدة والتي تتمتع بصفة المراقب، ووضعت مبادئ توجيهية جديدة في هذا الصدد. واجتمع رئيس اللجنة وأعضاء وفدي اللجنة في نيقوسيا والرباط بمجموعات من المنظمات غير الحكومية وفراى الممثلين بغية مناقشة أنشطة معينة دعما للشعب الفلسطيني. وأتاح مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني دعما للشعب الفلسطيني فرصا كافية لمناقشة مستقبل التعاون بين اللجنة والمجتمع المدني.

٧١ - وواصلت اللجنة تعزيز اتصالها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية والمنظمات التابعة لها. ويكتسب اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف أهمية خاصة في هذا الصدد، حيث ناقش أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، من بينهم أمينه العام، وعضو عربي في الكنيست الإسرائيلي ونائب رئيس الجمعية الوطنية في السنغال والأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز دور البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية وإسهامها في تشكيل الرأي العام ووضع مبادئ توجيهية للسياسات العامة.

٧٢ - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تشغيل موقعها على الشبكة العالمية المعنون "شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين" واستمرت في تطويره بوصفه أداة دائمة لتبادل المعلومات والتعاون بين المجتمع المدني واللجنة. ويمكن الوصول إلى الموقع على العنوان التالي : www.un.org/depts/dpa/ngo. وواصلت الشعبة أيضا إصدار رسالتها الإخبارية NGO Action News التي تصدر مرتين في الشهر وتغطي أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين.

٦ - البحث والرصد والمنشورات

٧٣ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة للمساهمة الضرورية لشعبة حقوق الفلسطينيين دعما لولايتها وتنفيذا لبرنامج عملها السنوي، وطلبت إلى الشعبة الاستمرار في برنامج عملها القائم، بما في ذلك الدراسات، والمذكرات الإعلامية، والمنشورات الأخرى؛ ومواصلة تطوير نظام معلومات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين؛ وبرنامج التدريب السنوي

لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٧٤ - وبناء على ذلك، واصلت الشعبة تلبية طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات الإعلامية عن قضية فلسطين، وإعداد المنشورات التالية وتوزيعها، بما في ذلك عن طريق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين:

(أ) نشرة شهرية تغطي أعمال اللجنة، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، المعنية بقضية فلسطين؛

(ب) موجز شهري متسلسل زمنياً للأحداث المتصلة بقضية فلسطين، استناداً إلى تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرة خاصة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تجميع سنوي للقرارات والمقررات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بقضية فلسطين؛

(و) مذكرتان إعلاميتان مستكملتان معنوتان "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين" و "الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقضية فلسطين".

٧ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٧٥ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر التقنية ودوائر المكتبات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تعهّد وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، حسبما كلفتها الجمعية العامة بذلك منذ عام ١٩٩١. وشمل هذا النشاط التطوير المستمر اللازم لمكونات النظام التقنية لكفالة وجوده على الإنترنت دون انقطاع في إطار صفحة الاستقبال التابعة للأمم المتحدة وتوسيع مجموعة الوثائق بإضافة وثائق قديمة وجديدة ذات صلة. وأُخذت خطوات أولية بشكل خاص لتعزيز سهولة استخدام النظام. وانطوى ذلك على إعادة تصميم نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين فيما يتصل بواجهة الاستخدام وتبسيط وصول المستخدمين إلى المجموعة التي يحتويها هذا النظام والوثائق الخارجية ذات الصلة، بما فيها بعض وثائق الأمم المتحدة بغير اللغة الانكليزية.

٨ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٧٦ - شارك اثنان من موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الفلسطينية في برنامج تدريب نفذته الشعبة، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بالتزامن مع الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وتعرّف المتدربان على مختلف جوانب عمل الأمانة العامة والأجهزة الأخرى بالأمم المتحدة. وشمل البرنامج، في جملة أمور، حضور مختلف الإحاطات واجتماعات لجان وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاجتماعات مع ممثلي الوفود في الجمعية العامة، وموظفي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وموظفي الأمانة العامة. وأجرى المتدربان أيضا بحثا وأعدا دراسات عن موضوعات معينة.

٩ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٧٧ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. إلا أنه تعذر تنظيم المعرض الفلسطيني المعتاد نظرا للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتدابير الأمنية المعززة في نيويورك وفي المقر. ولاحظت اللجنة مع التقدير، أن اليوم الدولي للتضامن قد احتفل به في عدة مدن أخرى في أنحاء العالم. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الاحتفالات في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

٧٨ - وقررت اللجنة، لدى اعتماد برنامج عملها، تنظيم احتفال مماثل باليوم الدولي للتضامن في عام ٢٠٠٢.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦

٧٩ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بقضية فلسطين. واشتملت الأنشطة التي اضطلع بها في الفترة من آب/أغسطس إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ تنظيم برنامجها التدريبي السنوي في مقر الأمم المتحدة للعاملين في وسائط الإعلام الفلسطينية، وتنظيم حلقة دراسية لوسائط الإعلام الدولية في كوبنهاغن عن قضية السلام في الشرق الأوسط. وبدأ أيضا خلال السنة العمل على التحويل الرقمي للأفلام وأشرطة الفيديو عن قضية فلسطين.

٨٠ - وقدم قسم الإذاعة تغطية مستفيضة لمختلف جوانب قضية فلسطين والمسائل ذات الصلة في برامجه المذاعة يوميا على الهواء بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وواصلت وحدة الإذاعة الموجهة إلى الشرق الأوسط تغطية جميع المسائل ذات الصلة في نشرتها اليومية المذاعة على الهواء باللغة العربية ومدتها ١٥ دقيقة.

٨١ - وأنتجت دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف برامج إذاعية وتلفزيونية غطت المناقشات المتعلقة بقضية فلسطين التي دارت في الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان؛ وقد أرسلت إلى إذاعة الأمم المتحدة في نيويورك ومحطات الإذاعة والتلفزيون في أرجاء العالم. وتم بث كميات كبيرة من المواد السمعية باللغات الانكليزية والعربية والفرنسية إلى إذاعة فلسطين. وعندما ضربت منشآت هذه الإذاعة في الضفة الغربية، جرى بث المواد السمعية إلى هيئة الإذاعة الفلسطينية في غزة. وعُرضت أيضا مواد سمعية على إذاعة إسرائيل في القدس.

٨٢ - ونقّحت الإدارة واستكملت كتيّبها عن قضية فلسطين المعنون "قضية فلسطين والأمم المتحدة" بإضافة معلومات عن التطورات السياسية وسائر التطورات الأخيرة.

٨٣ - وواصلت المجلة الفصلية "وقائع الأمم المتحدة" التي تصدرها إدارة شؤون الإعلام تغطية مختلف جوانب قضية فلسطين. وتناولت خلال السنة الإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، ومجلس الأمن وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

٨٤ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، نظّمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي في مقر الأمم المتحدة للعاملين في وسائط الإعلام الفلسطينية. وشارك فيه تسعة مذيعين وصحفيين فلسطينيين.

٨٥ - وكانت قضية فلسطين موضوع الحلقة الدراسية لوسائط الإعلام الدولية عن قضية السلام في الشرق الأوسط التي نظّمتها الإدارة في كوبنهاغن في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وضمّ هذا الحدث، الذي شاركت في استضافته وزارة الخارجية في الدانمرك، مسؤولين سابقين وحاليين من صانعي السياسات في إسرائيل والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، فضلا عن كبار موظفي الأمم المتحدة، وخبراء دوليين وممثلين لوسائط الإعلام العالمية. وكان موضوع الحلقة الدراسية "إنهاء المواجهة: بناء السلام في الشرق الأوسط"، وقد أتاحت الفرصة لمثلي وسائط الإعلام والخبراء الدوليين لمناقشة الدروس المستخلصة منذ توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ على إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وناقش المشاركون المسائل التي ما زالت تباعد بين الإسرائيليين والفلسطينيين

ودور الأطراف الثالثة، ولا سيما الأمم المتحدة، في استعادة الثقة وبنائها. وكُرِّست جلسة مستقلة لمناقشة دور وسائط الإعلام بوصفها شريكا في السلام.

٨٦ - وواصلت مكتبة داغ همرشولد التابعة لإدارة شؤون الإعلام تعاونها مع شعبة حقوق الفلسطينيين لإعداد نسخ رقمية من وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين من أجل توسيع مجموعة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

٨٧ - واضطلعت إدارة شؤون الإعلام، بالتعاون مع اللجنة، بمشروع ينطوي على تحويل الأفلام وأشرطة الفيديو التي تملكها الأمم المتحدة عن قضية فلسطين، والتي تغطي الفترة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٠، وإنتاج نسخ منقحة منها.

٨٨ - وكجزء من أنشطتها المعتادة، نشرت مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام معلومات عن الحالة في الشرق الأوسط عموما، وعن فلسطين خصوصا. وعُرضت على الجماهير المستهدفة بيانات صحفية، ومقالات رئيسية، وبيانات، ووثائق، ومواد سمعية - بصرية، وتقارير، ودراسات، وتم نشرها في مواقع على الإنترنت وإتاحتها لزوار المكتبات المرجعية الموجودة في تلك المكاتب.

٨٩ - وفي سياق الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، أصدرت دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف تسعة بيانات صحفية بالانكليزية والفرنسية عن قضية فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت بيانا صحفيا عن العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة والزيارة السنوية التي تقوم بها وسبعة بيانات بالانكليزية وخمسة بالفرنسية عن تصريحات مختلفة أدلت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونظّمت أيضا إحاطات إعلامية قدّمها المقرر الخاص للوفود والمنظمات غير الحكومية والصحفيين.

٩٠ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠٠٢، قدّمت دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف الدعم الكامل للناطق باسم فريق تقصي الحقائق في جنين وسائر أعضاء هذا الفريق الذي شكّله الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

٩١ - وقامت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في أنحاء العالم بأنشطة متعددة تتصل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١). فقد ألقى مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في أثينا خطابا في الغرفة التجارية في مدينة بيربوس. ونظّم مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة، بالتعاون مع رابطة الأمم المتحدة في مصر، احتفالا حضره ممثلون لجامعة الدول العربية، والوزارات والسلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية

والمؤسسات التعليمية. ونظّمت دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف، بالتعاون مع مكتب المدير العام، احتفالاً تذكاريًا خاصًا شارك فيه أعضاء في المجتمع المدني. وعقد مركز الأمم المتحدة للإعلام في داكا ورابطة الأمم المتحدة في بنغلاديش حلقة دراسية كان ضيف الشرف فيها وزير الخارجية بالوكالة. واحتفل مركز الأمم المتحدة للإعلام في هراي باليوم الدولي بمشاركة ٢٦٠ مدعوا، وأجريت مقابلة إذاعية لموظفي المكتب. ونظّم مركز الأمم المتحدة للإعلام في جاكرتا ووزارة الخارجية في إندونيسيا اجتماعًا رسميًا وأعدّ المركز معرضًا للصور الفوتوغرافية استمر يومين عنوانه "الأمم المتحدة وفلسطين". ونظّم مركز الأمم المتحدة للإعلام في مكسيكو سيتي احتفالًا للمسؤولين في وزارة الخارجية، ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وقام بعرض ملصقات ومصنوعات يدوية فلسطينية ومعلومات تاريخية عن فلسطين. وشارك مركز الأمم المتحدة للإعلام في موسكو في تنظيم احتفال في المركز الصحفي التابع لوزارة الخارجية حضره نائب وزير الخارجية بالوكالة. وعقد مركز الأمم المتحدة للإعلام في تونس العاصمة، بالتعاون مع رابطة الصحفيين التونسيين، حلقة نقاش حضرها سفراء، ومسؤولون حكوميون ووسائل إعلامية ومنظمات غير حكومية.

٩٢ - وأصدر العديد من مراكز الأمم المتحدة للإعلام من جديد باللغات المحلية مقالات وتحقيقات صحفية خاصة ومقالات رئيسية بقلم كبار المسؤولين في الأمم المتحدة. فالمقالة الرئيسية التي كتبها المفوض العام للأونروا والمعنونة "يجب على العالم أن يساعد الفلسطينيين" تُرجمت ونُشرت في عدد كبير من الجرائد في أرجاء العالم. ونظّمت مراكز الأمم المتحدة للإعلام أيضًا إحاطات إعلامية/لقاءات للصحفيين مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة المعنيين بالقضية. فقد نظّم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بون غداء للمفوض العام للأونروا مع الصحفيين ومقابلة إذاعية وصحفية معه بمناسبة الزيارة التي قام بها إلى برلين. ونظّم مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة مؤتمرًا صحفيًا لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومقابلة تلفزيونية معه. واضطلعت مراكز الأمم المتحدة للإعلام أيضًا بعدد من أنشطة التوعية الخاصة الرامية إلى توسيع نطاق المعرفة المحلية بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وألقى موظفون بمركز الأمم المتحدة للإعلام في لشبونة محاضرة أمام ٣٠٠ طالب؛ وتحدّث موظفو مركز الأمم المتحدة للإعلام في لومي أمام حشد من المنظمات غير الحكومية؛ وتحدّث متكلم رئيسي من مركز الأمم المتحدة للإعلام في مكسيكو سيتي في اجتماع عن "نموذج الأمم المتحدة"؛ وألقى موظفو مركز الأمم المتحدة للإعلام في باريس خطابًا هامًا في مؤتمر للمنظمات غير الحكومية عن الشرق الأوسط؛ ووجّه مركز الأمم المتحدة للإعلام في روما خطابًا لمؤتمر نظّمته جامعة كاتانيا. ونظّم مركز الأمم المتحدة

للإعلام في القاهرة ملتقى لوسائل الإعلام في مقره وأجرت إذاعة صوت العرب مقابلة إذاعية مع مدير المركز؛ وأدلى مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في مكسيكو بحديث للجريدة اليومية El Universal؛ وأجرت المحطة التلفزيونية REN TV مقابلة مع مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في موسكو؛ وشارك مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في باريس في إحاطة إعلامية عن الصراع في الشرق الأوسط في القناة التلفزيونية الفرنسية France 2. وأجرت محطتان تلفزيونيتان محليتان في صقلية مقابلتين مع مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في روما؛ وشارك مركز الأمم المتحدة للإعلام في تونس العاصمة في حلقة نقاش نظمتها جريدة الشروق اليومية وألقى المدير أيضا خطابا أثناء اجتماع مع صحفيين عرب دام يومين نظمه المعهد العربي لحقوق الإنسان.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٩٣ - يمثل الشاغل الأكبر الذي يقلق اللجنة منذ تقديم تقريرها الأخير إلى الجمعية العامة في الحالة المؤسفة للغاية والتي تتزايد خطورتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وقد هال اللجنة كثافة الحملات الهجومية العسكرية الإسرائيلية، وتنامي الخسائر البشرية بين صفوف الفلسطينيين، وحجم الدمار الذي خلفته قوات الاحتلال وفداحة الكارثة الإنسانية التي نجمت عن ذلك. فقد لحقت أضرار جسيمة بالنسيج الاجتماعي الفلسطيني. ولم تحقق محاولات احتواء العنف، وتثبيت الاستقرار وحل الأزمة نجاحا كبيرا. وتعمّدت الحالة لأن الجهود الرامية إلى استئناف الحوار السياسي لم تسفر عن النتائج المرجوة. وتؤكد اللجنة من جديد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يظل هو جوهر الصراع ويتعين التصدي له دون مزيد من الإبطاء. وفي الوقت نفسه، تدين اللجنة دون تحفظ جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين من أي جهة أتت. وهي تعتقد اعتقادا راسخا أن حل قضية فلسطين ينبغي أن يتحقق استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتعايش بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وستواصل اللجنة العمل لبلوغ هذا الهدف وذلك بالاضطلاع بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة. وستواصل اللجنة، عن طريق برنامج أنشطتها، المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة.

٩٤ - وريثما يتم التوصل إلى تسوية سياسية، يحتاج الطرفان إلى المساعدة لإبعادهما عن تصاعد العنف والمواجهة. وفي هذا الخصوص، ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن يقوموا بدور

مركزي، بصورة فردية وجماعية. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها الحالية فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين حتى تتم تسويتها بطريقة مُرضية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبموجب الشرعية الدولية، وإلى أن ينعم الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف بشكل كامل. ومما يشجع اللجنة كثيرا الدور الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في إطار اللجنة الرباعية، وهي تدعم هذا الدور تماما. واللجنة إذ تشعر بالانزعاج إزاء الاعتداءات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تديرها الأونروا وبالقلق لاستمرار الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة، فإنها تكرر نداءها إلى مجتمع المانحين الدوليين لمساعدة الأونروا في التغلب على الأزمة الشديدة الحالية لكي تستمر في القيام بعملها الإنساني الحيوي.

٩٥ - وتعتبر اللجنة أن برنامج اجتماعاتها في مختلف المناطق ما زال يقوم بدور مفيد في زيادة توعية المجتمع الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وهو يشجع على إجراء تحليلات ومناقشات بناءة لمختلف جوانب قضية فلسطين، ويحشد المساعدة الدولية. وتقدير اللجنة أيضا تقديرا عميقا ما يُسهم به عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل دون كلل لتعبئة التضامن مع الشعب الفلسطيني وتوفير شكل ما من الحماية له، فضلا عن تقديم الإغاثة الطارئة في الظروف الصعبة التي يمر بها السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة وزيادة التوعية على الصعيد الدولي بالاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية. وبالإضافة إلى مبادرات المجتمع المدني، ونظرا للحالة الميدانية، يجب التركيز بشكل خاص على تعبئة دعم شعبي واسع النطاق للتدابير الرامية إلى حماية الشعب الفلسطيني، كإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. وستسعى اللجنة في برنامج عملها للسنة القادمة إلى إشراك المزيد من قطاعات المجتمع المدني الأخرى، كالمؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث، والبرلمانيين ووسائل الإعلام. وستكتف اللجنة تعاونا مع شبكة المنظمات غير الحكومية الواسعة النطاق فيما يتعلق بقضية فلسطين استنادا إلى المبادئ التوجيهية الجديدة للمنظمات المعتمدة. وستواصل اللجنة استعراض وتقييم برنامجها لكي تجعله أكثر استجابة للتطورات الميدانية ولعملية السلام. وستركز أعمالها في السنة القادمة على مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمبادرات الدولية الرامية إلى حل قضية فلسطين ودور الأمم المتحدة في ذلك، وعلى تقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني.

٩٦ - وتشدد اللجنة على المساهمة الجوهرية لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة في دعم أهداف اللجنة وتطلب إليها أن تواصل تنفيذ برنامجها المتعلق بالمنشورات والأنشطة

الإعلامية الأخرى، بما فيها مواصلة توسيع مجموعة الوثائق التي يضمها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وترى اللجنة أيضا أن البرنامج التدريبي السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية قد أثبت جدواه وتطلب استمراره.

٩٧ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام أسهم إسهاما هاما في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة. وتطلب اللجنة أن يستمر هذا البرنامج مع توشي المرونة اللازمة حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة التي تطرأ على قضية فلسطين.

٩٨ - وبما أن اللجنة ترغب في الإسهام في تحقيق تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للمصاعب العديدة التي يواجهها الشعب الفلسطيني والتي تكتنف عملية السلام، فإنها تهاب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى وتدعو الجمعية العامة من جديد إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد ولايتها بتأييد عارم.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).
- (٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/34/35، و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/37/35، و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/45/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/46/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/47/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/49/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/50/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/51/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/52/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/53/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/54/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/55/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/56/35 و Corr.1).

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، رقم ٩٧٣.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/ 56/35) و Corr.1)، الفصل السابع.

(٥) A/AC.183/2002/CRP.1.

(٦) شارك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب الأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفيت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وفلسطين.

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/56/35 و Corr.1)، الفقرة ٢١.

(٨) البيانان الصحفيان SC/7374 و SC/7378.

(٩) البيان الصحفي SC/7357.

(١٠) البيانان الصحفيان SC/7378 و SC/7382.